ماذا ننشر من المخطوطات القديمة وكيف ننشر ؟ نند كتورصلاح الدين المنجد

(1)

سبقنا العيماء المستشرقون في أوروبة الى نشر تراثنا العربي ٤ على أسلوب علي ٤ بأكثر من قون كمل ٤ وقد الحتاروا في نشرهم على الغالب الأصول التي لابد منها لعرفان الثقافة العربية في وجوهها المختلفة : من لغة وأدب وتاريخ وجنرافية وطب وفلسفة وفلك وغير ذلك • وكانوا يبدنون من نشرهم الى كشف ماضي الشرق الإسلامي إبن عظمته وأيام المحطاطه ، عن طربق ما تركه علاؤه وأدباؤه وفلاسفته وشعرؤه ، من آثار علية وأدبية وفكربة • فكان ما نشروه أصولاً قيمة ما نزال نحس ، حتى يومنا هذا ، بغائدتها وشأتها ٤ إنهم لم ينشروا جميع الاصول ولا كل المصادر ، فالتراث العربي أوسع من أن يكفي لنشر عبونه قرن ، ولكنهم اختاروا فكن هناك حسن اختيار ،

الطبقات ابن سمد ، وتزيخ الطبري ، وتاريخ ابن الأثير ، وتاريخ اليعقوبي ، والمكتبة الجغرافية كها ، ومعجم البلدان ، ورحلة ابن جبير ، وتواجم علا الأندلس ، وحماسة أبي تمام ، والكامل المهرد ، ودواوين الشعراء الجاهليين ، والشعر والشعراء لابن قتية ، والمقامات ، وكليلة ودمنة ، وفهرست ابن النديم ، ، مذه الأسماء كلها تدلنا أن اختيارهم كان حسنا ، وان ما نشر كان ذا شأن ، وكان لا بد من نشره وعم فانه ،

ثم أمسكنا نحن بعد زمن طويل بالزمام ، وأخذنا ننشر تراثنا ، وظهرت في المـنوات الانخيرة رغبة شـدبدة في نشر المخطوطات عند العلماء والمبتدئين ، ووجد الناشرون في بعض هذه الكتب القديمة ربحاً ، ولكن هذه الرغبة رافتها بعض الفوضى ، فصرنا ننشر على غير هدى معروف ، ولا شهج مرسوم ، وبلا غاية مقصودة ، وصار المحقق يتبع عوى الناشر فيا بختاره ويحنقه ، لأن الناشر يفضل على الأصول المفيدة الغروع الرابحة ، ويؤثر ما يقبل عليه العامة ومتوسطو القراء على ما تحتاجه المكنبة العربية ، ومن هنا اضطرب الأس في الاختيار ، فنحن نجد الآن الكتاب الجبد الى جانب كتاب لا شأن له ، ونلاحظ فقدان الوحدة فيا بختارونه في الموضوع ، أو في المستوى ، صحيح ان التراث العربي ينبغي إخراجه كله ، وينبغي وجدانه كاء ، ولكن الأصل بقدم على الغرع ، والأم على المهم ، وما نزال نجد _ حتى فيا نشر منذ نون ونصف قرن _ المولاً كثيرة نجن بحاجة اليها ، وهي شد ثغرات في مجموع ما نشر الى اليوم - أصولاً كثيرة نجن بحاجة اليها ، وهي شد ثغرات في مجموع ما نشر الى اليوم -

والى جانب هذه المصادر والأصول العامة ، هناك كتب خاصة بقطر من الأقطار أو بلد من البلدان ، ولا تنم دراسة هذا انقطر أو البلد إلا بمرفتها ، ومثل هذه الكتب لا يقبل عليها على الأغلب الناشرون ، فقد لا يكتب لها الرواج إلا في قطرها ، وقد يكون عدم رواجها سبباً في عدم نشرها ، ونحن الرواج إلا في قطرها ، وقد يكون عدم رواجها سبباً في عدم نشرها ، ونحن

بحاجة لى هذه الكذب الخاصة بالأ فطار ، كاجتنا الى تلك الأصول والمصادر العامة .

إذا كان العلماء المتمكنون يعرفون حسان الكنب ، وكان المختصون يعرفون ما يتعلق بكل قطر وبلد ، فقد أصبح من حق الناس عليهم أن ببينوا لهم هذه الكنب الحان ، والكتب التي ينبغي أن تنشر عن كل بلد .

لهذه الأسباب كلها ، رأيت أن أتقدم الى وقتمركم الموقر مقترحًا بعض الأمور ، للتكون خطة بعمل بها العاءلمون على الفشر ، من هيئات رسمية أو أفراد أو ناشرين ، للتفضل بمناقشتها وإقرار ما تروت :

- ان بماد طبع جميع الكتب التي طبعها المستشرقون في أور ، بذ بلا استثناء ؟
 طبعاً علياً محققاً ، لفقدانها وحاجة الناس اليها .
- ٢) أن تنفرد المؤسسات العلمية (كالمجامع والجامعات ودور الكتب وجامعة الدول العربية) ، بنشر المعاجم وما في بابها والكتب الكبيرة ذات المجدادات الكثيرة ، لا نها أقدر بوسائلها المادية والعلمية على التحقيق ، وبذلك نضحن سلامتها وننقذها من الناشرين الذبن يستسهلون الخطأ أمام الربح .
- ٣) أن تعمل المؤسات العامية في كل قطر مع عاد ذلك القطر على نشر النصوص المتعلقة بقطره ، لأنهم أدرى بها وأجدر بتحقيقها ، ولقد ضرب بجمع دمشق مثلاً طبياً في إقدامه على نشر النصوص المتعلقة بدمشق ، صواء في الأدب أو التاريخ ، وقد نشر منها عدداً ما يزال يزيد ، وكم هناك من تواليف خصت بحصر رخصت بالعراق وخصت بغيرهما لا يعنى بها ؟!! فهذا التخصص يضمن جودة التحقيق ، وهذا النضافر يساعد على إخراج حميع النصوص المتعلقة بجميع البلاد العربية .
- إن 'يصدر كل مجمع بمعاونة العماء ' قائمة بالكتب الجيدة التي تستحق النشر ، ليستمين بها الناشرون والمشتغلون .

(7)

وثمة أمر آخر لا يقل خطراً عن الفوضى في اختيار ما ينشر ، مو الاضطراب في طرق نشر النصوص ، فقد ذكرنا أن النشر أصبح مرغوباً فيه ٤ فأنبل عليه العلماء والمبتدئون والوراقون أنفسهم ٤ فظهر في نتاجهم فقدان طريقة موحدة ينبعها المحققون جميعاً في نشرهم النصوص .أ

خذوا ما شئم من النصوص التي نشرت أخيراً ، فستجدون أن كلاً منها قد نشر على نهج ، فمن المحققين من يقلد المستشرقين ، ومنهم من يزور عن طرائقهم ، ومنهم من أينى بجمع النسخ المخطوطة قبل النشر ، ومنهم من بهملها ، ومنهم من بهملها ، ومنهم من بقدم النسخة المتأخرة ويعتمد عليها ، ويهمل المنقدمة ولا يرجع اليها أو بحاول معوفتها ، ثم أن منهم من يقوط في الشرح حتى بكون أوسع من المتن ، ومنهم من يقوط في الشرح حتى بكون أوسع من المتن ، ومنهم من يقافون أيضاً من يقتصد فيه أو يقتنع بذكر اختلاف الروايات ، وإنك لتجدم بختلفون أيضاً في الأقواس ومدلولها ، والرموز وأشكالها ،

ثم قايسوا إن شئم مطبوعات المؤسسات العلمية بعضها ببعض ، وسترون أن ما نشرته دار الكتب المصرية بجنلف في نهجه عما نشرته الجامعة المصرية ، وما نشره البسوعيون في بيروت يختلف عما نشرته الجامعة العثمانية بجيدر آباد ، بل إنكم لتجدون في مطبوعات مؤسسة واحدة اختلافاً في نهج النشر الذي اتبع في كتاب وكتاب آخر ، أما سلاسل الناشرين فالاختلاف في النهج أم ظاهم، فكل كتاب أخرج في سلسلة ذخائر العرب ، يختلف عن أخيه طريقة ونهجاً ، فكل كتاب أخرج في سلسلة ذخائر العرب ، يختلف عن أخيه طريقة ونهجاً ، أمام هذه الفوضي في طوق الفشر ، لا بد من انباع نهج واحد يتنق عليه ، حفاظاً على سلامة تراثنا الثقافي ،

إِن نشر النصوص على النهج العلمي أم سبقنا اليه المستشرقون، وهم عندما نشروا نصوماً ذكروا الطريقة التي اتبموها ، كما فعل دغويه الهولندي في مقدمة كتاب الطبري ، وكما فملت جمعية المستشرقين الآلمان عندما نشرت « المكتبة الإسلامية » ، أو جمعية غيوم بوده الغرنسية عندما نشرت بعض ما نشرت ، وهؤلاء جميعاً متفقون في النهج من حيث تقويم النص ومعارضة النسخ ، وقد يختلفون في شكبات لا شأن لها ، والكنهم جميعاً يقيعون فواعد دقيقة استمدوها من فواعده في نشر النصوص اليونانية واللاطينية الفديمة .

وقد رأى سهد المخطوطات في جامعة الدول العربية هذه الفوضى في طوق النشر ، فرأى وضع قواعد عامة بمكن توحيد الطرق بها في البلاد العربية - وإني سعيد أن أقدم هذه القواعد الى مؤتمركم لمنافشتها وإقرارها (١١) .

(١) وضع الدكتور صلاح الدين المنجد ، مدير مديد المخطوطات ، رسالة عنوانها « قواعد تحقيق النصوص » ، جمع فيها القواعد التي يشير إليها في كلمت مذه . وقد نشر هذه الرسالة في « مجلة معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية » ، المجلدة ١ الجرم ٢ نوفير ٥ ، ١٩ ، وفي فصلة مستفلة منها ، فاجتزأنا بذلك عن إعادة نشرها هنا .